

اسرائيل وبصفة خاصة في المناطق والمقاطعات ذات الالهية الصناعية، مما يوضح قيمة المساهمة التي تحدثت عنها - اي المصدر الالمانى الغربى - والتي كان اثرها بناء وفعالا باكثر من مجرد قيمة الارقام في ذلك الوقت بالذات .

ان مساعدات المانيا الغربية هي بالتأكيد « عنصر استراتيجى وليس واجبا اخلاقيا » . كما قال شميدت وعنصر استراتيجى بمعنى تدعيم وجود اسرائيل كعنصر هام في استراتيجية الامبريالية العالمية التي تقودها الولايات المتحدة والتي كانت قد اوكلت لالمانيا الغربية هذه المهمة .

ان التوقف مليا امام مساعدات المانيا الغربية كنموذج لما قدمته الدول الامبريالية لاسرائيل انما هو بهدف توضيح نمط العلاقات التي تقيمها الدول الامبريالية مع اسرائيل ، انها تعاملها ليس بوصفها من دول المحيط بل من دول المركز ، وهنا من الضرورى تذكر الاتفاقية التي وقعتها دول السوق المشتركة مع اسرائيل في ٢٣-١-١٩٧٥ ، ونصوص تلك الاتفاقية تبين ان السوق المشتركة التي هي احدى المراكز الرئيسية للامبريالية في العالم ، تريد ان تدمج اسرائيل في هذه الكتلة وتعاملها على هذا الاساس . وفي الوقت الذي تنص الاتفاقية على استيراد المواد المصنعة من اسرائيل وتعطيها المزيد من الاستثمارات والخبرات العلمية ، فان دول السوق تعطي لمصر مساعدات غذائية وتوقع اتفاقية مع دول المغرب العربى تنص على استيراد المواد الخام فقط !

لقد وفرت الدول الامبريالية على اسرائيل فترة طويلة من النمو واختصرتها بسنوات قليلة ، بحيث حققت اسرائيل بمدة بسيطة كل التطور الذي سبقت الاشارة اليه . وبدأت تشهد نفس الظواهر التي ميزت الدول الامبريالية العريقة . فهناك التوسع المستمر في الصناعة ، وهناك كثافة راس المال الموظف في الداخل وتمركز الرساميل والمؤسسات في يد الاحتكارات التي تشرف عليها الدولة .

### اسرائيل ، مشروع اقتصاد امبريالى :

ان ما تقدم يؤكد لنا ان الاقتصاد الاسرائيلى يتميز بعدد من السمات التي يمكن لنا معها اعتباره مشروع اقتصاد امبريالى ، ويستدل على ذلك من نمط خطة التنمية . وطبيعة علاقتها مع الدول الامبريالية . وكذلك تنظيم اقتصادها على اساس التقسيم الامبريالى لسوق العمل وسوق المواد